

Distr.: General
11 August 2016
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

محضر موجز للجلسة الحادية عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٦، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد راميز كارينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية)

المحتويات

إقرار جدول الأعمال

طلبات الاستماع

مسألة بولينيزيا الفرنسية

الاستماع إلى مقدمي الالتماسات

مسألة كاليدونيا الجديدة

الاستماع إلى مقدمي الالتماسات

مسألة ساموا الأمريكية

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيّلة بتوقيع أحد
أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:
Chief of the Documents Control Unit، (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم
المتحدة. (http://documents.un.org)



الرجاء إعادة استعمال الورق

16-10788X (A)



مسألة أنغويلا

مسألة برمودا

مسألة جزر فرجن البريطانية

مسألة جزر كايمان

مسألة غوام

مسألة مونتسيرات

مسألة بيتكيرن

مسألة سانت هيلانة

مسألة جزر تركس وكايكوس

مسألة جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة

تنظيم الأعمال

الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر في مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة
بالحكم الذاتي

تقرير الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ

كيلومتر مربع. وفي أعقاب قرار لجنة حدود الجرف القاري التابعة للأمم المتحدة السماح بالمطالبة الفرنسية بنصف مليون كيلومتر مربع في مياه كاليدونيا الجديدة - مما يشكل انتهاكا واضحا لحقوق الشعوب الأصلية غير القابلة للتصرف، بموجب القانون الدولي - أعلنت الدولة القائمة بالإدارة مؤخرًا عن خطط لتقديم مطالبة بجرف قاري تمتد في مياه بولينيزيا الفرنسية، من دون التشاور مع شعب الإقليم أو حكومته المنتخبة. وقال إن شعبه يناشد مرة أخرى الدولة القائمة بالإدارة الامتناع عن اغتصاب الموارد الذي يقوض تميته في المستقبل، ويطلب إلى اللجنة الخاصة أن تعرض المسألة على لجنة الأمم المتحدة بالنيابة عنه.

٧ - وأشار إلى انتهاك آخر من جانب الحكومة الفرنسية للالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة هو عدم قيامها بتقديم تعويضات عن آثار التجارب النووية.

٨ - وطلب من اللجنة أن تحرص على التمييز بين مجرد الإصلاح الاستعماري وبين إنهاء الاستعمار. وقال إن اتفاقا جديدا حول الوضع السياسي للإقليم تجري حاليا صياغته في باريس، من دون تشاور، ويتوخى توسيع سياسة الاستيعاب الفرنسية ليصبح الإقليم على وشك الاندماج في فرنسا من دون موافقة شعبه. ولا يمكن لهذا الاتفاق أن يحل محل عملية حقيقية لتقرير المصير بدون تدخل خارجي. وينبغي لفرنسا أن تكف عن محاولة التهرب من نقل الصلاحيات المتفق عليه، وينبغي أن تنفذ قرارات الجمعية العامة المتعلقة ببولينيزيا الفرنسية، بما في ذلك الأحكام المتعلقة ببرامج التنقيف السياسي لكي يدرك الناس خيارات المركز السياسي المتاحة لهم.

٩ - وفي الختام، حثّ اللجنة على استكمال القرار الذي ستعتمده بشأن الإقليم وأن تدرج فيه إشارة إلى القرار ١٩٥٨١٠ الذي اعتمدهت جمعية بولينيزيا الفرنسية في عام

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٢٥

إقرار جدول الأعمال

١ - أقرّ جدول الأعمال.

طلبات الاستماع

٢ - الرئيس: وجه الانتباه إلى طلبات الاستماع المتعلقة ببولينيزيا الفرنسية (المذكرة ١٦/٠٥) وكاليدونيا الجديدة (المذكرة ١٦/٠٦). وقال إنه يعتبر أن اللجنة ترغب في الموافقة على هذه الطلبات.

٣ - وقد تقرر ذلك.

مسألة بولينيزيا الفرنسية (A/AC.109/2016/7) و A/AC.109/2016/L.24 والمذكرة ١٦/٠٥).

الاستماع إلى مقدمي الالتماسات

٤ - الرئيس: قال إنه عملاً بالممارسة المعتادة للجنة، سيُدعى مقدمو الالتماسات للجلوس إلى الطاولة المخصصة لهم، على أن ينسحب كل منهم بعد أن يدلي ببيانه.

٥ - السيد توهيافا (الاتحاد من أجل الديمقراطية): تكلم بوصفه ممثلاً لحزبه في جمعية بولينيزيا الفرنسية، فقال لقد مضت ثلاث سنوات على اعتماد قرار الجمعية العامة ٢٦٥/٦٧ بإعادة إدراج بولينيزيا الفرنسية في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، ولكن الدولة القائمة بالإدارة لم ترسل بعد المعلومات المطلوبة بموجب المادة ٧٣ (هـ) من الميثاق.

٦ - وذكر أنه وفقا للقانون الدولي وقرارات الجمعية العامة العديدة، فإن شعب بولينيزيا الفرنسية، شأنه شأن الشعوب الأصلية الأخرى، يتمتع خاصة بالسيادة الدائمة على موارده الطبيعية، بما في ذلك الموارد البحرية ضمن منطقته الاقتصادية الخالصة التي تكاد تبلغ مساحتها ٥ ملايين

الفرنسية (A/AC.109/2015/16 و A/AC.109/2016/7) وقرار الجمعية العامة ١٠٠/٧٠ بشأن مسألة بولنيزيا الفرنسية أو مشروع القرار الحالي للجنة (A/AC.109/2016/L.24) بشأن هذا الموضوع.

١٢ - وقال إن شعبه لا يزال محروماً من العدالة والتعويض عن آثار الإشعاع النووي بسبب حالة التبعية التي يخضع لها. وقد بذلت بولنيزيا الفرنسية جهوداً وموارد كبيرة لإعادة إدراجها في قائمة الأقاليم التي لا تتمتع بالحكم الذاتي، وسوف تعمل بشكل وثيق مع اللجنة لضمان إنهاء الاستعمار فيها. وسوف تُبقي أيضاً مسألة التعويضات النووية مطروحة أمام الأمم المتحدة حتى تأخذ العدالة مجراها.

١٣ - السيد كوربين (مشروع الدراسات المتعلقة بمسألة التبعية): قال إنه لدى إرساء الأساس لإعادة إدراج بولنيزيا الفرنسية في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، استخدم المشروع مؤشرات الحكم الذاتي المستندة إلى المعايير الدنيا للحكم الذاتي، على النحو المحدد في الصكوك الدولية، والتي صيغت بالإشارة تحديداً إلى البلدان الجزرية الصغيرة غير المستقلة. وقد صنفت تقييمات المشروع البلدان على أنها بلدان غير متمتعة بالحكم الذاتي، أو أنها تتمتع بالحكم الذاتي، أو أنها مندوحة جزئياً أو كلياً في الدولة القائمة بالإدارة. وأثبتت تقييمات الحكم الذاتي هذه جدواها بالنسبة للأقاليم في غياب التحليلات الدورية لتنفيذ إعلان إنهاء الاستعمار الذي كان ينبغي أن يتم في سياق العقود الدولية الثلاثة للقضاء على الاستعمار.

١٤ - وأضاف أنه، في حالة بولنيزيا الفرنسية، أجرى المشروع تحليلاً للمؤشرات في ثلاثة أبعاد هي: البعد الدستوري والسياسي، والبعد الاقتصادي والاجتماعي، والبعد العسكري والاستراتيجي. ووفقاً لنتائج ذلك التحليل، وصفت بولنيزيا الفرنسية خطأً بأنها تتمتع بالحكم الذاتي.

٢٠١٤ بشأن التعويضات عن التجارب النووية، وعلى تأكيد حق شعبه في موارده الطبيعية، بما في ذلك الموارد البحرية.

١٠ - السيد بروثيرسون (نائب رئيس بلدية، فاه، تاهيتي): قال إنه، نتيجة ثلاثة عقود من التجارب النووية الفرنسية و ١٩٣ تفجيراً نووياً، يموت أفراد شعبه بسبب الأضرار الوراثية الناجمة عن الإشعاع، والأمم المتحدة قادرة على إجراء الدراسات غير المتحيزة اللازمة للضحايا وأسره من أجل الحصول على تعويضات مناسبة. وللأسف، فإن تقرير الأمين العام عن الآثار البيئية والإيكولوجية والصحية وغيرها من الآثار الناجمة عن إجراء التجارب النووية في بولنيزيا الفرنسية خلال ثلاثين عاماً (A/69/189) لم يكن كافياً على الإطلاق، نظراً لأن وكالتين اثنتين فقط من بين وكالات الأمم المتحدة الـ ٢٢ التي جرى الاتصال بها، قدمتا ردين موضوعيين استند أحدهما - وهو رد الوكالة الدولية للطاقة الذرية - إلى تقرير قديم للوكالة كان قد وجد على نحو خاطئ أن الأثر الصحي للتجارب النووية ضئيل. وبالرغم من ذلك، فإنه يمكن للوكالة أن تقوم بدور مفيد في نهج أكثر شمولاً لجزاء هذه القضية.

١١ - وطلب مرة أخرى أن يتم تعميم تقرير مستقل شامل عن التجارب النووية الفرنسية في بولنيزيا الفرنسية، أعدّه علماء ذوو خبرة في عام ٢٠١٤، باعتباره وثيقة من وثائق الجمعية العامة، وأن تضيف لجنة الأمم المتحدة العلمية المعنية بآثار الإشعاع الذري إلى برنامج عملها تأثير التجارب النووية الفرنسية في جنوب المحيط الهادئ. وأعرب عن استغرابه من أن القرار التاريخي الذي اتخذته جمعية بولنيزيا الفرنسية في عام ٢٠١٤ والذي يدعو فرنسا إلى الاعتراف بالطابع الاستعماري لبرنامج تجاربها النووية لم يُذكر في ورقتي العمل لعام ٢٠١٥ أو لعام ٢٠١٦ المتعلقين ببولنيزيا

١٨ - الرئيس: قال إنه عملاً بالممارسة المعتادة للجنة، سيُدعى مقدمو الالتماسات للجلوس إلى الطاولة المخصصة لهم، على أن ينسحب كل منهم بعد أن يدلي ببيانه.

١٩ - السيد واياريدري (الحركة الشعبية الكاليدونية): قال إن الغالبية العظمى من سكان كاليدونيا الجديدة فخورون بأنهم في الوقت ذاته من الكاناك وفرنسيون. ومن بين جميع الشعوب الميلانيزية، فإن شعبه يتمتع بأكبر قدر من الحرية، وبأعلى مستوى معيشة، وبأحدث الخدمات العامة وبأفضل رعاية صحية. وهذا الشعب، خلافاً لغيره، يحصل على التعليم المجاني من المرحلة الابتدائية حتى الجامعة. وتفكر الغالبية العظمى من سكان كاليدونيا الجديدة من منظور التحرر، لا الاستعمار أو إنهاء الاستعمار.

٢٠ - وتابع قائلاً إنه قد حان الوقت لكي يُسمع الموالون صوتهم في الأمم المتحدة. فالأطراف في جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني لها مكانها في مجتمع ديمقراطي، ولكنها لا تستطيع بالتأكيد الادعاء أنها الممثل الوحيد لشعب الكاناك. وعلاوة على ذلك، فإن الاتهامات التي وجهتها إلى فرنسا - مثل ادعاء التعرض إلى إبادة جماعية ثقافية - هي ادعاءات شنيعة. وفي داخل الإقليم، يطلب هؤلاء الانفصاليون أنفسهم من فرنسا إعانات ومساعدات مالية وعقوداً إثمائية للمقاطعات والبلديات الخاضعة لسيطرتهم.

٢١ - وقال في خاتمة كلمته إنه على الرغم من الاتهامات المتكررة الموجهة من جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني، فإن بعثة خبراء الأمم المتحدة إلى اللجان الإدارية الخاصة لم تعثر على أي دليل على قيام فرنسا أو "المتواطئين المحليين معها" بتزوير الانتخابات في المقاطعات. وادعاء الجبهة أن ناخبي الكاناك استُبعدوا من القوائم الانتخابية لاستفتاء عام ٢٠١٨، لا أساس له من الصحة أيضاً.

وقد تم تحديث ترتيب الحكم في ظل التبعية من حيث الشكل والتسمية، لكن ليس من حيث الجوهر. ووفر ذلك الاستنتاج الأساس الموضوعي للجمعية العامة لتعتمد القرار ٢٦٥/٦٧ الذي يعترف ببولينزيا الفرنسية كإقليم غير متمتع بالحكم الذاتي.

١٥ - وأشار إلى ما ذكره أحد مقدمي الالتماسات ومفاده أن فرنسا تقوم بإبرام اتفاق جديد للحكم الذاتي لبولينزيا الفرنسية. وينبغي للجنة أن تدرس بدقة ما إذا كان هذا الاتفاق يمثل حقاً إنهاءً للاستعمار أم أنه مجرد شكل من أشكال تحديث الاستعمار. وقد أُعد مشروع الدراسات المتعلقة بمسألة التبعية لإجراء تقييم موحد للاتفاق وسوف يبلغ اللجنة بالنتائج التي يخلص إليها.

١٦ - السيد أرسيا فيفاس (جمهورية فتزويلا البوليفارية): قال إنه، بالإضافة إلى الامتثال للالتزامات بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من الميثاق، فإن على فرنسا تسريع عملية إنهاء الاستعمار في بولينزيا الفرنسية وإرساء الأساس لتقرير المصير استناداً إلى الخيارات المنصوص عليها في الإعلان المتعلق بإنهاء الاستعمار. ومن الأهمية بمكان أن تتخذ اللجنة موقفاً بشأن سيادة الشعب على موارده الطبيعية، وأن تطلب إجراء مزيد من الدراسات عن تأثير الإشعاع النووي.

١٧ - الرئيس: أبلغ اللجنة بأنه تم إرجاء النظر في مشروع القرار بشأن مسألة بولينزيا الفرنسية لإتاحة الفرصة لإجراء مزيد من المشاورات.

مسألة كاليدونيا الجديدة (A/AC.109/2016/11) و A/AC.109/2016/L.23 والمذكرة ١٦/٠٦

الاستماع إلى مقدمي الالتماسات

النقل التدريجي للسلطات المذكورة أعلاه ومن خلال إرساء نظام قانوني محلي.

مشروع القرار A/AC.109/2016/L.23

٢٦ - السيد ساروفا (بابوا غينيا الجديدة): عرض مشروع القرار المتعلق بمسألة كاليديونيا الجديدة باسم بلده وفيجي، فقال إنه ينبغي للجنة والأمم المتحدة ككل إيلاء اهتمام خاص للحالة المتقلّبة في كاليديونيا الجديدة والعمل بشكل وثيق مع جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الدولة القائمة بالإدارة. ومن الأهمية بمكان أن يعمل الجميع معاً على معالجة الشواغل الجادة بشأن العملية الانتخابية ونقل الصلاحيات التي حددها البعثة الزائرة لعام ٢٠١٤.

٢٧ - وتابع قائلاً إن الموعد النهائي للاستفتاء وهو عام ٢٠١٨ أصبح وشيكاً، لذلك تم استكمال القرار المتخذ في العام الماضي بحيث يتضمن التأكيد على أهمية نقل السلطات في الوقت المحدد. وقد عدّل أيضاً لإبراز الحاجة إلى تنقيف الناخبين وتسجيل الناخبين تحضيراً لعملية تقرير المصير، لاسيما في حالة شعوب الكاناك الأصلية، وللترحيب بقرار الدولة القائمة بالإدارة دعوة بعثة زائرة من خبراء الأمم المتحدة لمراقبة عمل اللجان الإدارية الخاصة ولجنة الخبراء الاستشارية بشأن القائمة الانتخابية الخاصة، واللجنة تتطلع إلى دراسة توصيات تلك البعثة. وأضاف أن فقرة جديدة في الدياحة تؤكد على الأهمية الحاسمة لضمان الحقوق غير القابلة للتصرف لشعب كاليديونيا الجديدة، وخاصة الكاناك، على موارده الطبيعية وممتلكاته.

٢٨ - وأشار إلى أنه في ختام فترة الرئاسة الافتتاحية لمجموعة بلدان رأس الحربة الميلانيزية، تود فيجي وبابوا غينيا الجديدة تهنئة الجبهة على العمل الجيد الذي أجزته. فهذه الجهود التعاونية لا تعزز الصداقة والتفاهم والمشاركة البناءة فحسب، بل تتيح أيضاً لممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم

٢٢ - السيد لاميك (فرنسا): قال إن فرنسا، بوصفها الدولة القائمة بالإدارة، تواصل، كما دأبت على ذلك دائماً، التعاون الكامل والشفاف بشأن مسألة كاليديونيا الجديدة. ففي كانون الثاني/يناير، أحالت المعلومات المطلوبة بموجب المادة ٧٣ (هـ) من الميثاق، وفي آذار/مارس، استقبلت خبراء الأمم المتحدة المستقلين الذين سيرايقون عمل اللجان الإدارية الخاصة المسؤولة عن استكمال القوائم الانتخابية.

٢٣ - ومضى يقول إن فرنسا حريصة على تيسير العملية الديمقراطية والسياسية التي ستفضي إلى استفتاء تقرير المصير في عام ٢٠١٨. وإذا لم تحدد السلطة التشريعية في كاليديونيا الجديدة موعداً لإجرائه بحلول أيار/مايو ٢٠١٨، فإن حكومة بلده ملزمة بموجب القانون الأساسي المتعلق بكاليديونيا الجديدة بأن تحدد موعداً بدلاً عنها ليتسنى إجراء الاستفتاء في النصف الثاني من عام ٢٠١٨.

٢٤ - وأشار إلى أن فرنسا، باعتبارها شريكا مهتما ومتعاطفاً، تقدم المساعدة للإقليم في مجال التكيف الاقتصادي بمواصلة توفير دعم مالي هام. وتحرص على كفالة ممارسة السلطات المحلية لصلاحياتها واحترام تقاليد شعب الكاناك، وتسعى إلى تشجيع سكان كاليديونيا الجديدة على إيجاد مواقف مشتركة بشأن المواضيع الحساسة تمهيدا لاختيار مصير مشترك.

٢٥ - واختتم كلمته قائلاً إنه بموجب اتفاق نوميا لعام ١٩٩٨، ما انفكت فرنسا تنقل إلى كاليديونيا الجديدة، بالتدريج وعلى نحو لا رجعة فيه، طائفة من السلطات المتعلقة بمجالات عدا الدفاع والأمن والعدل. وقد أرفقت كل عملية نقل بالموارد البشرية والمادية والمالية اللازمة. وانطلاقاً من روح الاتفاق، فإنها تُعدّ كاليديونيا الجديدة لتمارس السيادة الكاملة، إذا رغبت في ذلك، من خلال

- الذاتي الفرص لاكتساب مهارات في مجال القيادة واتخاذ القرار على الصعيد الإقليمي أو الدولي بالغة الأهمية بالنسبة لمصير تلك الأقاليم في المستقبل. واحتتم كلمته بقوله إن البلدين يؤكدان مجددا التزامهما بالعمل في ظل الشراكة مع جميع أصحاب المصلحة في كاليديونيا الجديدة.
- ٢٩ - السيد أرسيا فيفاس (جمهورية فنزويلا البوليفارية):
علل موقف وفد بلده، فقال إن مشروع القرار يعالج جميع المسائل ذات الصلة. وهو يشيد بالجهود التي تبذلها الدولة القائمة بالإدارة والجهات المعنية الأخرى ويقرّ بتنوع الآراء داخل الإقليم. وأضاف أن اتفاق نومييا يجسد تفاهما بين جميع الأطراف، وأن الوفاء به أمر أساسي لنجاح عملية إنهاء الاستعمار. وينبغي أن تواصل الدولة القائمة بالإدارة وجميع قطاعات المجتمع في كاليديونيا الجديدة اهتمامها الدقيق والبناء بجميع جوانب العملية الانتخابية، مع إيلاء الاعتبار الواجب للشواغل الديمغرافية. ويجب عدم ترك الهجرة تؤثر بشكل خاص على عملية إنهاء الاستعمار. واحتتم بقوله إن وفد بلده يدعو الدولة القائمة بالإدارة إلى احترام وحماية سيادة شعب الكانك على موارده الطبيعية.
- ٣٠ - واعتمد مشروع القرار A/AC.109/2016/L.23.
مسألة ساموا الأمريكية (A/AC.109/2016/L.8)
مشروع القرار A/AC.109/2016/L.8
- ٣١ - اعتمد مشروع القرار A/AC.109/2016/L.8.
مسألة أنغويلا (A/AC.109/2016/L.9)
مشروع القرار A/AC.109/2016/L.9
- ٣٢ - اعتمد مشروع القرار A/AC.109/2016/L.9.
مسألة برمودا (A/AC.109/2016/L.10)
مشروع القرار A/AC.109/2016/L.10
- ٣٣ - اعتمد مشروع القرار A/AC.109/2016/L.10.
مسألة جزر فرجن البريطانية (A/AC.109/2016/L.11)
مشروع القرار A/AC.109/2016/L.11
- ٣٤ - اعتمد مشروع القرار A/AC.109/2016/L.11.
مسألة جزر كايمان (A/AC.109/2016/L.12)
مشروع القرار A/AC.109/2016/L.12
- ٣٥ - اعتمد مشروع القرار A/AC.109/2016/L.12.
مسألة غوام (A/AC.109/2016/L.14)
مشروع القرار A/AC.109/2016/L.14
- ٣٦ - اعتمد مشروع القرار A/AC.109/2016/L.14.
مسألة مونسيرات (A/AC.109/2016/L.15)
مشروع القرار A/AC.109/2016/L.15
- ٣٧ - اعتمد مشروع القرار A/AC.109/2016/L.15.
مسألة بيتكيرن (A/AC.109/2016/L.16)
مشروع القرار A/AC.109/2016/L.16
- ٣٨ - اعتمد مشروع القرار A/AC.109/2016/L.16.
مسألة سانت هيلانة (A/AC.109/2016/L.17)
مشروع القرار A/AC.109/2016/L.17
- ٣٩ - اعتمد مشروع القرار A/AC.109/2016/L.17.
مسألة جزر تركس وكايكوس (A/AC.109/2016/L.18)
مشروع القرار A/AC.109/2016/L.18
- ٤٠ - اعتمد مشروع القرار A/AC.109/2016/L.18.

بحقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير وضمان عدم إضعاف أعدادها بالهجرة غير الخاضعة لضوابط أو ذات الدوافع السياسية.

٤٥ - وأشار إلى أنه يقع على عاتق اللجنة وهيئات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة واجب مساعدة الأقاليم الجزرية الصغيرة غير المتمتعة بالحكم الذاتي في تخفيف آثار تغير المناخ، وبصورة عامة، مساعدتها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وينبغي أن تولى أيضاً اعتباراً بناءً لموضوع النشاط المالي في هذه الأقاليم، مع إيلاء اهتمام خاص لخطر استخدامها كملاذات ضريبية، وينبغي أن تقيّم الأثر السلبي للقواعد العسكرية في بعض المناطق.

٤٦ - وقال إن وفد بلده يذكرّ الدول القائمة بالإدارة بأن تحترم سيادة الشعوب الأصلية على مواردها الخاصة ويناشدها بأن تبذل جهوداً جادة لتعزيز التنمية الاقتصادية، والتنوع والاستدامة، كي لا تصبح الشعوب التي تتحرر من الاستعمار تابعة اقتصادياً للسلطة الاستعمارية السابقة أو تظل تحت رحمة الشركات عبر الوطنية.

٤٧ - واختتم كلمته قائلاً إن تعليقاته لا تنطبق على النزاع على السيادة بين الأرجنتين والمملكة المتحدة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها.

٤٨ - السيد كوسينيو (شيلي): شكر اللجنة على تجزئة القرار الجامع، على النحو الذي اقترحه وفد بلده في الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي في عام ٢٠١٥؛ وقال إن النهج الجديد أتاح للجنة أن تنظر بإمعان في حالة كل إقليم. وفيما يتعلق بالوساطة بشأن موضوع بورتوريكو التي أُقرت في جلسة عقدت مؤخراً، قال إنه يود الحصول على توضيح للتفاصيل.

مسألة جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة (A/AC.109/2016/L.19)

مشروع القرار A/AC.109/2016/L.19

٤١ - اعتمد مشروع القرار A/AC.109/2016/L.19.

تنظيم الأعمال

٤٢ - السيد أرسيا فيفاس (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إن وفد بلده يرحب بقرار اللجنة النظر في كل إقليم من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي على حدة مرة أخرى، بدلاً من جمعها في قرار جامع، بحيث يمكن تخصيص مزيد من الوقت والطاقة لحالة كل إقليم. ويجب على اللجنة أن تعمل بلا كلل لتحقيق إنهاء الاستعمار في الأقاليم الجزرية الصغيرة.

٤٣ - ومضى يقول إن منطقة البحر الكاريبي تشكل محوراً أساسياً للسياسة الخارجية لحكومة بلده التي دأبت على دعم الجهود الرامية إلى تعزيز العلاقات الإقليمية مع البلدان المستقلة حديثاً. وبالإضافة إلى دعم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أطلقت حكومته مبادرتين خاصتين هما مبادرة النفط الكاريبي (Petrocaribe)، وهي برنامج يتيح لدول منطقة البحر الكاريبي المشاركة شراء النفط من بلده بشروط تفضيلية، والتحالف البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية؛ وستواصل بذل قصارى جهدها لتشجيع تقرير المصير لشعوب المنطقة.

٤٤ - وارتأى أن اللجنة ينبغي أن تشجع ممثلي الجهات الحكومية وغير الحكومية التي تروج لمجموعة متنوعة من خيارات تقرير المصير، بما في ذلك الاستقلال، على المشاركة في اجتماعاتها وحلقاتها الدراسية غير الرسمية. ويجب أن تصر على أن تضع الدول القائمة بالإدارة الأقاليم التابعة لها على طريق تقرير المصير، بما في ذلك الاستقلال. وأعرب عن ثقته في أنه سيجري اتخاذ خطوات لتثقيف شعوب هذه الأقاليم

٤٩ - الرئيس: قال إنه قد تقرر اعتماد اقتراح تقدم به بعض مقدمي الالتماسات لكي يبحث الرئيس إمكانية إجراء حوار بين حكومة الولايات المتحدة وسكان بورتوريكو المؤيدين للاستقلال.

الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر على مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي
(A/AC.109/2016/L.22)

مشروع القرار A/AC.109/2016/L.22

٥٠ - اعتمد مشروع القرار A/AC.109/2016/L.22.

تقرير الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ
(A/AC.109/2016/CRP.1)

٥١ - الرئيس: وجه الانتباه إلى مشروع استنتاجات وتوصيات الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ، التي عقدت في ماناغوا، نيكاراغوا، في الفترة من ٣١ أيار/مايو إلى ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٦ (A/AC.109/2016/CRP.1).

٥٢ - السيد كوسينيو (شيلي): قال إنه، بمساعدة قيمة من الأمانة ووحدة إنهاء الاستعمار، عمل فريق الصياغة حتى وقت متأخر لإدخال التصويبات النهائية على التقرير. وطمأن الوفود بأن المساهمات التي قدمتها في هذه الحلقة الدراسية أدرجت في التقرير بدقة. واختتم قائلاً إنه يود الإشادة بالمساهمة الهائلة التي قدمها المقرر لكل من الحلقة الدراسية ووثقتها الختامية.

٥٣ - الرئيس: قال إنه يعتبر أن اللجنة تود اعتماد مشروع استنتاجات وتوصيات الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ لعام ٢٠١٦، لإدراجها في تقرير اللجنة الخاصة إلى الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة.

٥٤ - وقد تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٢:٠٠.